المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 252-266

Causal Relationship Analysis Between Financial Expansion and Components of Balance of Payments An empirical study of Libyan economy during the period (1980-2020)

Dr. Abdulmula Othman Shaka *
Faculty of Economics, Misrata University, Misrata, Libya
*Corresponding author: a.shaka@eps.misuratau.edu.ly

تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)

د. عبد المولى عثمان شاكة *
كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

Received: 12-08-2025; **Accepted:** 20-10-2025; **Published:** 04-11-2025

Abstract:

This study aimed at analyzing the causal relationship between financial expansion and the components of the balance of payments in Libyan economy during the period (1980-2020) and the extent of their causal relationships, whether one-way or two-way. The study used the Toda-Yamamoto methodology to identify the causal relationship in the long run. A descriptive analytical approach was also used, based on official data and statistics. The study relied on time series data for the period (1980-2020), using a standard model and statistical significance to analyse the causal relationship between the study variables. Libyan economy represents the study population, while the study sample represents an annual time series extending from 1980 to 2020. The importance of the study lies in its use of a standard method and approach, using the Johannes methodology to measure the relationship between variables and the Toda-Yamamoto methodology to understand the causal relationship between financial expansion and the components of the balance of payments in Libyan economy, and thus understand the role of financial policy in improving the position of the components of the balance of payments. This is something not found in previous studies. The study concluded that there is a reciprocal causal relationship. There is a statistically significant of two-way causal relationship between financial expansion and the capital account, and there is a statistically significant of one-way causal relationship between both the current account and the trade balance.

Keywords: Financial Expansion, Balance of Payment, Causal Relationship, Current Account, Capital Account, Net Balance of Trade, Libyan Economy.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020) ومدى الارتباط فيما بينها بعلاقات سببية باتجاه واحد أو باتجاهين، باستخدام منهجية Toda-Yamamoto في تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد الى البيانات والإحصاءات الرسمية حيث اعتمدت الدراسة على بيانات لسلسلة زمنية للفترة (1980-2020) مع استخدام نموذج قياسي ودلالات إحصائية لتحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، حيث يمثّل الاقتصاد الليبي مجتمع الدراسة بينما تتمثل عينة الدراسة في سلسلة زمنية سنوية تمتد من عام 1980 وحتى عام 2020 ، وتبرز أهمية الدراسة في كونها تستخدم أسلوبا ومنهجا قياسيا باستخدام منهجية جوهانس في قياس العلاقة بين المتغيرات ومنهجية Toda-Yamamoto لفهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وبين مكونات ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي ومن ثم فهم دور السياسة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المالية في تحسين وضع مكونات ميزان المدفوعات وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج بأنه توجد علاقة سببية تبادلية باتجاهين ذات دلالة إحصائية بين التوسع المالي إلى حساب رأس المال كما توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية باتجاه واحد من كل من الحساب الجاري والميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: التوسع المالي، ميزان المدفوعات، العلاقة السببية، الحساب الجاري، حساب رأس المال، صافي الميزان التجاري، الاقتصاد الليبي.

1. مقدمة

احتل موضوع العلاقة بين التوسع المالي وبين المتغيرات الاقتصادية بشكل عام ومكونات ميزان المدفوعات بشكل خاص أهمية كبيرة في الادب الاقتصادي والدراسات والبحوث الاقتصادية، حيث نلاحظ أن دراسات عديدة أشارت الى قوة العلاقة بين الموازنة العامة PB ممثلة في السياسة المالية (Fiscal Polcy) الداخلية وميزان المدفوعات BP ممثلا للسياسة الخارجية (External) في الاقتصاد الليبي أي أن خلاصة كلا من الموازنة العامة وميزان المدفوعات يعكس السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تستخدمها السلطات الاقتصادية، ويعكس تحديدا العلاقة القوية بين الفائض والعجز المتحققان بالتوازي أو بالتعاكس في الموازنة العامة والحساب الجاري الليبي، وفي حالة الاقتصاد الليبي نجد أن بُنية ميزان المدفوعات وبُنية الموازنة العامة توضحان أن العلاقة بينهما يحكمها متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه هو أسعار النفط مما يجعل الاقتصاد الليبي معرضا للعجز في الموازنة العامة (ومن ثم التوسع المالي) في حال حدوث تراجع في أسعار النفط العالمية.

يشهد الاقتصاد الليبي تقلبات ملحوظة في ميزان المدفوعات خلال العقود الأخيرة، تأثرت بشكل كبير بتغير أسعار النفط، التطورات السياسية، والتحولات في القطاع المالي. مع تطور النظام المالي الليبي، سواء من حيث التوسع في سوق الائتمان أو المؤسسات المالية، تبرز الحاجة إلى فهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2023، خاصة في ظل الفجوات البحثية المتعلقة بتأثير التغيرات السياسية والاقتصادية المتلاحقة على هذا التوازن.

ومن هذا المنطلق يحاول هذا البحث تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري-حساب رأس المال- صافي الميزان التجاري).

2. الدراسات السابقة:

تلعب الدراسات السابقة دورا مهما في بناء الإطار النظري للدراسة وتوضيح الخلفية العلمية للعلاقة بين التوسع المالي ومكونات ميزان، وقد تباينت نتائج العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات من دراسة لأخرى، فدراسة (Brown & Bidemi 2015) هدفت إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية متمثلة في الإنفاق الحكومي وإيرادات الضرائب الحكومية والدين الحكومي على وضع ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة (1980-2012)، وقد اعتمدت الدراسة نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وكشفت نتائج الانحدار وجود تأثير قوي للسياسة المالية على ميزان المدفوعات في نيجيريا.

أما دراسة (علاوي وراهي، 2015) فقد هدفت إلى تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية (الحساب الجاري، حساب رأس المال، الميزان التجاري، عرض النقد الضيق، عرض النقد الواسع) في العراق للمدة (1974-2010) باستخدام نموذج جرانجر Granger ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية لا باتجاه واحد ولا باتجاهين بين مكونات ميزان المدفوعات والتوسع المالي ماعدا حساب رأس المال الذي له علاقة سببية باتجاه واحد إلى التوسع المالي.

أما دراسة (2015، مغلاوي) فقد هدفت إلى استقصاء الفعالية النسبية للسياسة المالية مقابل السياسة النقدية في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1992-2014) حيث استخدمت الدراسة اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test) حيث استخدمت الدراسة نموذجان ، فبالنسبة للنموذج الأول تم استخدام أربع فترت تباطؤ زمني حيث أثبتت النتائج الخاصة بالنموذج عدم وجود علاقة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سببية بين رصيد الميزان التجاري وإجمالي الانفاق الحكومي، أما بالنسبة للنموذج الثاني فكان بثلاث فترات إبطاء على اعتبار أن اختبار السببية حساس لفترة التباطؤ المختارة حيث أثبتت النتائج وجود علاقة سببية تبادلية بين رصيد حركة رؤوس الأموال وإجمالي الانفاق الحكومي.

أما دراسة (ALENGA, 2015) فهدفت إلى دراسة العلاقة بين السياسة المالية وميزان المدفوعات لدولة كينيا وتحديدا ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين العجز المالي والحساب الجاري من خلال قياس وتحليل العلاقة بين رصيد الحساب الجاري والمتغيرات التفسيرية (نفقات الاستهلاك الحكومي وايرادات الضرائب) وكذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي والتضخم، ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المعنية تم استخدام أسلوب غرانجر للسببية بحيث وضحت نتائج الدراسة في المدى الطويل أن 5.1% من التغير في رصيد الحساب الجاري يُفسر بالمتغيرين المستقلين (الحساب المالي ومؤشر سعر الصرف الحقيقي) كما أن قيمة F البالغة 0.37 توضح أن للمتغيرين قوة تفسيرية مشتركة جيدة على رصيد الحساب الجاري وكانت العلاقة السببية في انجاه واحد فقط ، وأيضا أوضحت نتائج الدراسة أن التوازن المالي له علاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات الجاري في المدى الطويل في كينيا.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث أن مجتمع الدراسة فيها هو الاقتصاد الليبي كما ان منهجية هذه الدراسة تختلف عن منهجية الدراسات السابقة ففي حين استخدمت اغلب الدراسات السابقة اختبار جرانجر للسببية لتحديد العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات نجد أن هذه الدراسة استخدمت أسلوبا مختلفا هو منهجية جوهانس في قياس العلاقة بين المتغيرات ومنهجية تودا ياماموتو في تحديد العلاقة السببية حيث تتميز منهجية تودا ياموتو بقدرتها على معالجة مشكلة السلاسل غير المستقرة التي تحتوي على درجات تكامل مختلفة بينما لا تصلح منهجية جرانجر في حالة وجود سلاسل غير مستقرة ، أي أن الدراسة الحالية - حسب علم الباحث - هي الدراسة الوحيدة التي تبحث في العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات باستخدام منهجية تودا ياماموتو في الاقتصاد الليبي ، أضف إلى ذلك أن هذه الدراسة استبعدت المتغيرات النقدية مثل عرض النقود سواء بالمعنى الضيق أو الواسع من متغيرات الدراسة حتى يتسنى قياس وتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات المالية فقط (التوسع المالي) وبين مكونات ميزان المدفوعات لمعرفة الدور الذي تلعبه السياسة المالية في التأثير على مكونات ميزان المدفوعات أو العكس.

3. إشكالية الدراسة:

على الرغم من أهمية التوسع المالي كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الميزان الخارجي، لا تزال العلاقة السببية بين التوسع المالي وميزان المدفوعات في ليبيا غير واضحة، خاصة مع وجود فترات من عجز الميزان التجاري أو فائضه وتأثره بمستويات الإنفاق والنفقات العامة، كما ينعكس ذلك في بيانات مصرف ليبيا المركزي التي تشير إلى تقلبات كبيرة في الحساب الجاري وميزان المدفوعات عبر الفترات المختلفة، ومن خلال بيانات وتقارير مصرف ليبيا المركزي نلاحظ أن العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات كانت غير واضحة خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ انه خلال الفترة من 2016 حتى 2019 لم يشهد التوسع المالي في ليبيا أي انخفاض وبلغت قيم الانفاق العام 29171.3 ، 32692 ، 39286.4 ، 45813 مليون دينار على التوالي بينما كان رصيد حساب رأس المال -1300.3 ، -1521.1، -4517.1 ، -4,677.50 بقيم سالبة مما يمثل عجزا في حساب رأس المال فيما كان رصيد الحساب الجاري ورصيد الميزان التجاري متذبذبا بين العجز والفائض عن نفس الفترة من 2016 حتى 2019 وهذا يوضح مدى إشكالية العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات الليبي.

وتتمثل الإشكالية في تحديد ما إذا كان التوسع المالي يساهم فعلاً في تحسين ميزان المدفوعات في ليبيا، أو إذا كانت عوامل أخرى كالسياق السياسي والاقتصادي لها الدور الأكبر، وكذلك في تحديد اتجاه السببية ومدة أثرها.

هل توجد علاقة سببية تبادلية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، حساب رأس المال، وصافي الميزان التجاري) في سياق الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)؟

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية: يوجد تأثير سببي ذي دلالة إحصائية للتوسع المالي على تحسين ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة 1980-2023.

الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية الأولى: يوجد تأثير سببي ذي دلالة إحصائية باتجاهين بين التوسع المالي والحساب الجاري.
2. الفرضية الثانية: يوجد تأثير سببي ذي دلالة إحصائية باتجاهين بين التوسع المالي وحساب رأس المال.
3. الفرضية الثالثة: يوجد تأثير سببي ذي دلالة إحصائية باتجاهين بين التوسع المالي والميزان التجاري.

5. أهداف الدراسة:

1. إثراء الأدبيات الاقتصادية حول التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات.
2. تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي للفترة 1980-2020.
3. فحص اتجاه وقوة العلاقة باستخدام نماذج إحصائية متقدمة (منهجية جوهانسن، VECM، سببية تودا ياماماتو).
4. تقديم توصيات لصانعي السياسات المالية والنقدية لتعزيز استقرار ميزان المدفوعات عبر سياسات مالية مناسبة، بناءً على النتائج المستخلصة لتحسين الاستقرار المالي في الاقتصاد الليبي.

6. أهمية الدراسة:

1. تحقيق فهم أعمق للعلاقة بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي، مما يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية.
2. سد الفجوة المعرفية عن العلاقة السببية بين التوسع المالي وميزان المدفوعات في دولة تشهد تقلبات سياسية واقتصادية.
3. دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال فهم دقيق لتأثير القطاع المالي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

7. منهجية الدراسة

أ- المنهج المتبع:

يعتبر هذا البحث من البحوث التطبيقية التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة في سياق الاقتصاد الليبي. سيتم استخدام المنهج الوصفي الكمي لتقديم فهم شامل للعلاقات المدروسة

ب- مصادر البيانات

تم الاعتماد على مصادر بيانات ثانوية لجمع المعلومات اللازمة لهذا البحث. تشمل هذه المصادر، تقارير البنك المركزي الليبي، تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية الليبية.

ت- مجتمع وعينة الدراسة:

يمثّل مجتمع الدراسة في هذه الدراسة الاقتصاد الليبي؛ نظرًا لما يتميّز به من خصائص اقتصادية فريدة ناتجة عن اعتماده شبه الكلي على قطاع النفط، وما شهده من تحولات سياسية واقتصادية خلال العقود الأخيرة. وقد تم اختيار الاقتصاد الليبي كمجال تطبيقي للدراسة؛ نظرًا لأهمية فهم الديناميكيات الداخلية بين المتغيرات الكلية مثل الإنفاق الحكومي، الحساب الجاري، تدفقات رأس المال، والميزان التجاري، وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية في ظل بيئة اقتصادية متقلبة.

أما عينة الدراسة فتتمثل في سلسلة زمنية سنوية تمتد من عام 1980 وحتى عام 2020، أي لمدة 40 سنة، وهي فترة كافية لإجراء التحليل القياسي واختبار العلاقات القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المدروسة، وتم جمع البيانات من مصادر رسمية مثل تقارير المصرف المركزي الليبي، وبيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة.

ث- منهجية الدراسة

كما ذكرنا أعلاه بأن هذه الدراسة دراسة تطبيقية تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة في سياق الاقتصاد الليبي لذلك تم استخدام المنهج الوصفي الكمي لتقديم فهم شامل للعلاقات المدروسة عن طريق استخدام منهجية جوهانس في قياس العلاقة بين المتغيرات ومنهجية تودا ياماموتو في تحديد العلاقة السببية على مجتمع الدراسة الاقتصاد الليبي وعلى عينة الدراسة السلسة الزمنية الممتدة من 1980 الى 2020عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي EViews .

ج- نموذج الدراسة:

$G \leftrightarrow CA$

$G \leftrightarrow CFA$

$G \leftrightarrow TB$

8. مصطلحات الدراسة:

أ- التوسع المالي :- معبرًا عنه بالإنفاق العام G بالأسعار الجارية والذي يشمل مصروفات (المرتبات – التسييرية – التحول – الدعم وموازنة الأسعار)

ب- الحساب الجاري CA :- يمثل مجموع الميزان التجاري وحساب الخدمات وحساب الدخل وصافي حساب التحويلات الجارية بالأسعار الجارية

ت- حساب رأس المال CFA :- ويشمل الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة واستثمارات أخرى بالأسعار الجارية .

ث- الميزان التجاري TB :- يمثل الصادرات مطروحاً منها الواردات في ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية.

9. حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية :تغطي هذه الدراسة الفترة من (1980-2020). تم اختيار هذه الفترة لأنها تشمل تقلبات اقتصادية وسياسية هامة في الاقتصاد الليبي، مما يسمح بتحليل عميق لتأثير التوسع المالي على ميزان المدفوعات.
2. الحدود الجغرافية: تركز الدراسة على الاقتصاد الليبي فقط. لذا، فإن النتائج والاستنتاجات المستخلصة قد لا تكون قابلة للتعميم على اقتصادات أخرى نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية الفريدة التي مرت بها ليبيا خلال الفترة المدروسة.
3. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين التوسع المالي، ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، حساب رأس المال، وصافي الميزان التجاري). ولا تتناول الدراسة تأثيرات أخرى مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الدين العام الخارجي بشكل مفصل.

10. الإطار النظري للدراسة

يتكون الإطار النظري للدراسة من متغيرات الدراسة وهي:

1.10 التوسع المالي

يقصد بالتوسع المالي هو التوسع في النفقات العامة للدولة، والانفاق العام يعرف بأنه مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها وهيئاتها ووزراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تُعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. **(ناشد،2000م، ص27).**

ويرى كينز أن الانفاق العام يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية كمحاربة البطالة عن طريق زيادة النفقات العامة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المجتمع ورفع مستوى الإنتاجية ، ويبقى الهدف والغاية من التوسع في الأنفاق العام أو التقليل منه هو تحقيق اكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع ، وفي المقابل فإن التوسع المالي يتطلب الموازنة بين تضحيات الأفراد نتيجة دفع الضرائب من جهة وبين المنافع التي سيحصل عليها الافراد من الخدمات العامة التي تقدمها لهم الدولة نتيجة تخصيص الانفاق العام لتوفير هذه الخدمات ، وتكمن الصعوبة في كيفية قياس وتقدير المنفعة التي يحصل عليها افراد المجتمع نتيجة التوسع المالي.(**علاوي، راهي، 2015**).

2.10 ميزان المدفوعات

بما أن الدراسة تهدف الى دراسة العلاقة بين التوسع المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية المكونة لميزان المدفوعات مثل الحساب الجاري والميزان التجاري وحساب رأس المال، لذلك لابد من التطرق والتعرف على ميزان المدفوعات ومكوناته في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

هناك تعريفات متعددة لميزان المدفوعات لكنها تتفق جميعها في معنى واحد لميزان المدفوعات وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة سنة.

ومن هذا التعريف لميزان المدفوعات نلاحظ الآتي:

- أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل في شكل حساب ذو جانبين هما جانب دائن يشمل المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.
- عملية القيد في ميزان المدفوعات تتم بطريقة القيد المزدوج.
- أن التسجيل في ميزان المدفوعات يأخذ في الاعتبار التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين.
- أن ميزان المدفوعات يشمل كل المعاملات الاقتصادية مع دول العالم سواء كانت معاملات منظورة (سلعية) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى خارج الدولة.

3.10 مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

1. الحساب الجاري *CA Current Account*

هو حساب يسجل جميع المعاملات المتعلقة بتصدير واستيراد السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد خلال فترة زمنية محددة، ويدل رصيد هذا الحساب على نتيجة المعاملات الجارية من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ما بين الدولة وبقية دول العالم، وهو من أهم عناصر ميزان المدفوعات وذلك نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات البلدان **(معروف 244،2013)، و(رزق، 73،2010). (معروف، 2013؛ رزق، 2010).**

ويتكون الحساب الجاري من:

- الميزان التجاري: هو صافي أو الفرق بين صادرات الدولة من السلع والخدمات وارداتها من السلع والخدمات، وذلك باستثناء جميع التحويلات المالية والاستثمارات والمكونات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر الحساب التجاري أكبر مكون في الحساب الجاري
- ميزان المعاملات من جانب واحد: ويتعلق هذا الحساب بصافي عمليات النقل أحادية الجانب التي حدثت خلال فترة زمنية معينة والتي لا يترتب عليها دين أو حق معين وهي الهبات والمساعدات التي تقدمها الدولة الى الاجانب وتسجل في الجانب المدين، أو الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة من الاجانب وتسجل في الجانب الدائن.

ويحدث الاختلال في الحساب الجاري في حالة عدم التوازن بين الجانبين المدين والدائن في الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين يظهر الفائض، بينما يظهر العجز في الحساب الجاري عندما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. الميزان التجاري *TB Trade balance*

الميزان التجاري هو أحد مكونات الحساب الجاري كما ذكرنا أعلاه وسنتعرض له الان بشكل مستقل باعتباره متغير اقتصادي مهم عند دراسة العلاقة السببية – في الجانب التطبيقي- بينه وبين التوسع المالي في الاقتصاد الليبي.

حيث يتكون الميزان التجاري من حسابين هما الحساب التجاري السلعي والحساب التجاري الخدمي وبيانهما كالاتي

- الميزان التجاري السلعي: - ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (صادرات وواردات سلعية)
- الميزان التجاري الخدمي: - يطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير منظورة ويقصد بها كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل عوائد رأس المال والسياحة وخدمات البنوك والتأمين والنقل (صادرات وواردات غير سلعية)، وتجدر الإشارة الى أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات **(ناصر،2014،12).**

3. حساب رأس المال *CFA Capital account*

هو حساب يسجل حركات رؤوس الأموال بين الدولة وبقية دول العالم الذي ينتج عنها تغير في دائنية ومديونية الدولة وكذلك حركة الذهب النقدي وذلك خلال فترة زمنية معينة، وينقسم حساب رأس المال إلى قسمين:

- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: - وتشمل رؤوس الأموال المتجهة إلى ومن الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل أي في مدة تزيد عن سنة، ومن أمثلة ذلك الاستثمارات المباشرة كالمباني والمصانع والشركات والأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل.
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وتشمل الاعتمادات المستندية والكمبيالات والقروض قصيرة الأجل وحسابات الادخار.

4. حساب التسوية

هذا الحساب يتم تسجيل فيه صافي التغير في الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التغيرات في عناصر الاحتياطيات الدولية. (حمودي، 3)

5. حساب السهو والخطأ

هذا الحساب يشمل الرصيد الصافي اللازم حتى يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن من ميزان المدفوعات نتيجة لبعض الأخطاء في جمع وتبويب الأرصدة المختلفة من ميزان المدفوعات. **(الفيتوري، 150)**.

11. الإطار العملي للدراسة:

عندما يكون الهدف الأساسي هو البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات طويلة الأجل، فإن استخدام منهجية تودا-ياماموتو هو الاختبار المناسب في هذه الحالة، وعليه سنختبر استقرارية السلاسل لمعرفة المستوى الذي تستقر فيه وهل سيتم استخدام منهجية تودا يماماتو أو منهجية جرانجر للسببية.

1.11 اختبار الاستقرارية *Stationarity Test*

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن جميع الاختبارات تمت بدون تابت، وباعتماد خيار الفرق الأول، وجميع المتغيرات (G، CA، CFA، TB) غير مستقرة عند المستوى (0)~I ، لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول (1)~I.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول رقم (01) نتائج استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار *ADF*.

Variables	*t-Statistic*	*critical values*	Prop	القرار عند 5%	*K*
G	-6.77	-4.443	0.0000	ترفض H0	مستقر I~(1)
CA	-6.42	-4.443	0.0000	ترفض H0	مستقر I~(1)
CFA	-9.48	-4.443	0.0000	ترفض H0	مستقر I~(1)
TB	-7.58	-4.443	0.0000	ترفض H0	مستقر I~(1)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

2.11 فترة الإبطاء المثلى

قبل تقدير النموذج نقوم أولا بتحديد فترات الابطاء المثلى وتحليل اختيار عدد الإبطاءات والتي هي خطوة محورية قبل تقدير النموذج، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (02) هنا أن جميع المعايير تقريبًا باستثناء (LR)اختارت (Lag = 5)، بالتالي فإن الابطاءات التي سيتم إدخالها في النموذج هي (5-1=4) مما يشير إلى أن أفضل نموذج VAR ومن ثم VECM يجب أن يستخدم أربع فترات إبطاء .(4 lags).

الجدول رقم (02) نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى.

المعيار	أفضل عدد إبطاءات (Lag)	المبرر
LR (المعدل LR اختبار)	4	القيمة المرتفعة تدل على تحسن ملحوظ في النموذج مقارنة بالدرجة السابقة
FPE (خطأ التنبؤ النهائي)	5	أقل قيمة = أفضل قدرة تنبؤية للنموذج
AIC (معيار أكايكي)	5	الأقل قيمة ← أفضل موازنة بين جودة النموذج والتعقيد
SC (معيار شوارتز)	5	lag 5 الأكثر تحفظًا واختار
HQ (هانان-كوين)	5	lag 5 اختار

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

3.11 تقدير نموذج الدراسة

بما أن البيانات كانت كلها مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الرتبة I~(1) يوجد أكثر من متغيرمستقل، فإن الاختبار المناسب لتقدير النموذج هو منهجية جوهانسن، والتي تشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة I~(1) تتكون نتائج اختبار منهجية جوهانسن من اختبارين هما اختبار الأثر واختبار القيم العظمى توضح نتائج هذه المنهجية هي كالتالي:

1.3.11 اختبار الأثر *Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace Test)*

ويختبر هذا الاختبار عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات (G, CA, CFA, TB)، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (03) ما يلي:

2. أن هناك 4 معادلات تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى 5.% هذا يعني أن العلاقة بين التوسع المالي (G) ومكونات ميزان المدفوعات (CA, CFA, TB) قوية جدًا في الأجل الطويل.
3. عدد العلاقات طويلة الأجل = 3، وهذا يشير إلى وجود ارتباط قوي وطويل الأجل بين التوسع المالي (الإنفاق العام) ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، حساب رأس المال، الميزان التجاري).
4. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة بين التوسع المالي (الإنفاق العام) ومكونات ميزان المدفوعات، حيث اتضح أن الميزان التجاري له تأثير إيجابي على الإنفاق العام، بينما للحساب الجاري وحساب رأس المال تأثير سالب، وبالنظر إلى معاملات التصحيح، فإن الحساب الجاري والميزان التجاري هما المتغيران اللذان يستجيبان للانحرافات عن العلاقة طويلة الأجل، في حين لا يظهر الإنفاق العام استجابة معنوية، مما يشير إلى طابعه الخارجي في النظام الاقتصادي محل الدراسة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول رقم (03) نتائج اختبار الأثر (Trace Test)

الفرضية(H0)	إحصائية Trace	القيمة الحرجة عند 5%	النتيجة
None (r = 0)	185.33	47.85	مرفوضة ← يوجد على الأقل علاقة واحدة
At most 1 (r ≤ 1)	98.02	29.79	مرفوضة ← يوجد على الأقل علاقتين
At most 2 (r ≤ 2)	38.97	15.49	مرفوضة ← يوجد على الأقل 3 علاقات
At most 3 (r ≤ 3)	4.65	3.84	مرفوضة ← يوجد 4 علاقات

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

2.3.11 اختبار القيم العظمى *Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue Test)*

يعتمد جدول (Maximum Eigenvalue Test) إحصائية الحد الأقصى Eigenvalue ونلاحظ من خلال هذا الجدول أنه يوجد 4 علاقات تكامل مشترك أيضا، ويؤكد نتائج اختبار الأثر، أظهرت نتائج اختبار Johansen (Trace & Max-Eigen) من خلال الجدول رقم (03) والجدول رقم (04) وجود أربع معادلات تكامل مشترك بين التوسع المالي (الإنفاق الحكومي G) ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري CA، حساب رأس المال CFA، الميزان التجاري TB)، هذا يشير إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً وطويل الأجل بين السياسة المالية في الاقتصاد الليبي وميزان المدفوعات خلال فترة (2020–1980).

الجدول رقم (04) نتائج اختبار القيم العظمى (Maximum Eigenvalue Test)

الفرضية(H0)	إحصائية Max-Eigen	القيمة الحرجة عند 5%	النتيجة
None (r = 0)	87.30	27.58	مرفوضة ← يوجد على الأقل علاقة واحدة
At most 1	59.05	21.13	مرفوضة ← يوجد على الأقل علاقتين
At most 2	34.31	14.26	مرفوضة ← يوجد على الأقل 3 علاقات
At most 3	4.65	3.84	مرفوضة ← يوجد 4 علاقات

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

3.3.11 تقدير العلاقات طويلة الأجل

يوضح الجدول رقم (05) نتائج تقدير معاملات العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات ونلاحظ هنا القيم صغيرة جدًا لأنها غير مطبّعة، لكن توضح اتجاه العلاقة، فالتوسع المالي يرتبط إيجابياً مع حساب الجاري وحساب رأس المال وسلبياً مع الميزان التجاري. كما نلاحظ أنه عندما تكون المتغيرات الأخرى كمتغيرات تابعة ما يلي:

1. التوسع المالي (G) كمتغير تابع: من خلال معاملات التصحيح (α) يظهر أن التوسع المالي أقل استجابة للتصحيح، مما يعني أن السياسة المالية في ليبيا تعتبر متغيراً أكثر خارجياً في العلاقة. وذلك أن الإنفاق العام في ليبيا يعتمد بالأساس على الإيرادات النفطية التي تتحكم فيها الدولة بشكل مركزي،

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبالتالي لا يتأثر بسرعة باختلالات ميزان المدفوعات، بل العكس: التوسع المالي هو الذي يقود هذه الاختلالات.

2. الحساب الجاري (CA) كمتغير تابع: ظهر أن الحساب الجاري يتأثر بقوة بالتوسع المالي (معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي)، حيث أن الإنفاق الحكومي المرتبط بالنفط يؤثر مباشرة على مستوى الواردات (سلع استهلاكية وغذائية وتجهيزات) ويؤثر بالتالي على رصيد الحساب الجاري، أن السياسة المالية في ليبيا، المعتمدة بالأساس على الإيرادات النفطية، تمثل المحرك الرئيس لميزان المدفوعات
3. الميزان التجاري (TB) كمتغير تابع: أوضحت النتائج أن الميزان التجاري أيضًا يقوم بدور تصحيحي قوي في حالة حدوث اختلالات، هذا يعكس اعتماد الميزان التجاري بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تمثل الغالبية العظمى من الصادرات، مقابل زيادة الواردات مع كل توسع في الإنفاق الحكومي.
4. حساب رأس المال (CFA) كمتغير تابع: العلاقة موجودة لكنها أقل قوة في عملية التصحيح، وهذا يعكس محدودية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى ليبيا خلال فترة الدراسة بسبب عوامل سياسية واقتصادية (العقوبات، عدم الاستقرار السياسي، الاعتماد على التمويل العام للدولة).
5. وجود علاقات طويلة الأجل يعكس أن الإنفاق العام والنفط يمثلان المحرك الأساسي للحساب الجاري والتجاري.
6. كلما زاد الإنفاق الحكومي (التوسع المالي) ارتفعت الواردات ضعف الحساب الجاري والميزان التجاري، كما أن قدرة الحساب الجاري والميزان التجاري على تصحيح الاختلالات تعني أن ميزان المدفوعات يتكيف على المدى الطويل، لكنه يظل هشّاً في الأجل القصير أمام أي صدمة في أسعار النفط أو إيراداته، أما محدودية دور حساب رأس المال تعكس ضعف انفتاح ليبيا على الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال.
7. أن الحساب الجاري والميزان التجاري أكثر استجابة لتصحيح الاختلالات (معاملات التصحيح سالبة ومعنوية)، وهو ما يعكس حساسيتهما للتغيرات في الإنفاق الحكومي الذي يؤدي عادة إلى زيادة في الواردات. بينما ظهر أن حساب رأس المال أقل تأثراً، وهو ما يتفق مع ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية، أما التوسع المالي فقد تبين أنه أقل استجابة للتوازنات طويلة الأجل، مما يشير إلى أنه يعد متغيراً خارجياً يقود باقي المكونات، حيث أن حجم الإنفاق العام في ليبيا يتحدد بالأساس وفقاً لعوائد النفط وليس بتوازنات ميزان المدفوعات.

وبذلك، فإن النتائج تؤكد أن العلاقة بين التوسع المالي وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي علاقة سببية طويلة الأجل، وأن أي اختلال في المالية العامة ينعكس بصورة مباشرة على الحساب الجاري والتجاري، مما يجعل الاقتصاد الليبي شديد الحساسية للتقلبات في أسعار النفط.

الجدول رقم (05) نتائج تقدير معاملات العلاقات طويلة الأجل

الحالة	G	CA	CFA	TB	الخطأ المعياري
1 CE	1.000000	4.190994	2.365812	-3.093994	(0.07135, 0.28995, 0.11895)
2 CE (معادلة 1)	1.000000	0.000000	7.188637	0.998688	(1.73860, 0.67699)
2 CE (معادلة 2)	0.000000	1.000000	-1.150759	-0.976542	(0.45810, 0.17838)
3 CE (معادلة 1)	1.000000	0.000000	0.000000	-1.770003	(0.17993)
3 CE (معادلة 2)	0.000000	1.000000	0.000000	-0.533329	(0.04002)
3 CE (معادلة 3)	0.000000	0.000000	1.000000	0.385148	(0.01636)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4.3.11 ديناميكية الأجل القصير

تمثل ديناميكية الأجل القصير سرعة عودة كل متغير إلى التوازن الطويل الأجل بعد حدوث صدمة، ويوضح الجدول رقم (06) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للتوسع المالي كمتغير تابع، كما يوضح الجدول رقم (07) نتائج معامل تصحيح الخطأ لكل متغير ونلاحظ أن:

1. حساب رأس المال هو الوحيد الذي يُظهر تصحيحًا قويًا ومعنويًا للخطأ، وهذا قد يدل على أن تدفقات رأس المال تتفاعل بسرعة مع أي اختلال.
2. الحساب الجاري CA له تأثير سلبي واضح على الإنفاق الحكومي في الأجل القصير.
3. الميزان التجاري TB وتدفقات رأس المال CFA يساهمان في زيادة G.
4. التأثيرات تكون تراكمية على مدى 3 فترات (أي تقريبًا 3 سنوات إذا كانت البيانات سنوية).
5. العلاقة طويلة الأجل تلعب دورًا مهمًا في تعديل المسار القصير الأجل.

يمكن بالتالي فإنه لابد للجهات الحكومية من فهم كيف تؤثر تقلبات الحساب الجاري والتدفقات الرأسمالية على قرارات الإنفاق كسياسة مالية.

الجدول رقم (06) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للتوسع المالي كمتغير تابع

المتغير	التأثير	التفسير
COINTEQ	-0.1618	يعكس تصحيح الخطأ للتوسع المالي نحو العلاقة طويلة الأجل، وهو معنوي نسبيًا ($t \approx -1.93$).
ΔG(-1)	-0.5422	يشير إلى تأثير زخم سلبي للإنفاق الحكومي من الفترة السابقة.
ΔCA(-1)	-2.799	تدهور الحساب الجاري في الماضي القريب يؤدي: أكبر تأثير سلبي لتراجع التوسع المالي.
ΔCFA(-3)	+1.112	تدفقات رأس المال المتأخرة تؤثر إيجابًا على التوسع المالي.
ΔTB(-1)	+2.543	تحسن الميزان التجاري له أثر قوي ومباشر على التوسع المالي.
الثابت	+1856.27	لا تفسّره المتغيرات الأخرى G يعكس جزءًا من التغير المستمر في.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

الجدول رقم (07) نتائج معامل تصحيح الخطأ لكل متغير

المتغير	معامل التصحيح	الدلالة
G	-0.1618	معنوي على الحافة ($t = -1.93$)
CA	-0.0892	غير معنوي ($t = -1.01$)
CFA	+0.0970	معنوي جدًا ($t = 4.03$)
TB	-0.1432	قريب من المعنوية ($t = -1.59$)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

4.11 منهجية تودا-ياماموتو لاختبار السببية *(Toda-Yamamoto Causality Test)*

عندما يكون الهدف الأساسي للدراسة هو البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات، مثل التوسع المالي، ومكونات ميزان المدفوعات، فإن استخدام منهجية تودا-ياماموتو واختبار السببية المتبادلة يعتبر هو الأنسب في هذه الحالة.

لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل سوف يتم استخدام اختبار Toda-Yamamoto TY non Granger causality test، الذي تم تطويره بواسطة كل من Toda & Yamamoto (1995)، ويصلح هذا الأسلوب لاختبار العلاقة السببية طويلة المدى ضمن إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي المطور augmented vector autoregressive VAR model، الذي يتم تقديره بواسطة السلاسل الزمنية في المستوى at level، وتحت بعض القيود على مصفوفة المعلمات parameters matrix، ويتم بمعنى آخر تقدير نموذج $(k+d_{\max})th\ order\ VAR$، حيث تعبر k عن

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عدد فترات الإبطاء المثلى optimum number of lags، التي يتم تحديدها وفقاً لمعايير المعلومات الاحصائية information criteria، وتعبر $d_{\max}$ عن أكبر رتبة لتكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، ويمكن وصف النموذج العام لمنهجية TY باستخدام متغيري البحث كالآتي: (Toda & Yamamoto,1995) ويمكن القول ان من الناحية العملية هو نموذج VAR ويقوم على عدة خطوات:

1. التعرف على رتب استقرار السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج، وهنا كانت مستقرة جميعها عند الفرق الأول.
2. نحدد عدد الابطاءات المناسبة لنموذج VAR والتي كانت 5 إلا اننا نختار 5-1 =4
3. إضافة كل المتغيرات بإبطاء هو $(k + d_{max})$ حيث k عدد الإبطاءات المثلى، و d_{max} هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمقدرة من اختبار جذر الوحدة ADF وهنا (k + d_{max}) تساوي (4+1) = 6.

$$G_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{k} \delta_{1,i}\, G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \delta_{2,j}\, G_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \delta_{3,i}\, CA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \delta_{4,j}\, CA_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \delta_{5,i}\, CFA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \delta_{6,j}\, CFA_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \delta_{7,i}\, TB_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \delta_{8,j}\, TB_{t-j} \epsilon_{1t}$$

$$CA_t = \theta_0 + \sum_{i=1}^{k} \theta_{1,i}\, CA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \theta_{2,j}\, CA_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \theta_{3,i}\, G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \theta_{4,j}\, G_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \theta_{5,i}\, CFA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \theta_{6,j}\, CFA_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \theta_{7,i}\, TB_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \theta_{8,j}\, TB_{t-j} + \epsilon_{2t}$$

$$CFA_t = \gamma_0 + \sum_{i=1}^{k} \gamma_{1,i}\, CFA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{2,j}\, CFA_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_{3,i}\, G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{4,j}\, G_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_{5,i}\, CA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{6,j}\, CA_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_{7,i}\, TB_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{8,j}\, TB_{t-j} + \epsilon_{3t}$$

$$TB_t = \gamma_0 + \sum_{i=1}^{k} \mu_{1,i}\, TB_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \mu_{2,j}\, TB_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \mu_{3,i}\, G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \mu_{4,j}\, G_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \mu_{5,i}\, CA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \mu_{6,j}\, CA_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \mu_{7,i}\, CFA_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \mu_{8,j}\, CFA_{t-j} + \epsilon_{4t}$$

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5.11 نتائج اختبار السببية في ظل فرضيات الدراسة:

الجدول رقم (08) نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو في المدى الطويل

المُسبِّب ⟵ التابع	G	CA	CFA	TB
G	—	0.6952	0.0127*	0.4632
CA	0.0316*	—	0.0000**	0.0340*
CFA	0.0006**	0.0000**	—	0.0000**
TB	0.0036**	0.0004**	0.0003**	—

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية *Eviews*.

يوضح الجدول رقم (08) نتائج اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار السببية نلاحظ أن:

1. الحساب الجاري يقود السياسة المالية (CA → G) باتجاه واحد من الحساب الجاري إلى التوسع المالي، هذا منسجم مع اقتصاد يعتمد على عوائد خارجية؛ المالية العامة تبدو تكيّفية مع وضع القطاع الخارجي، بالتالي فإن نرفض الفرضية الأولى (G ↔ CA) التي تنص على أن هناك علاقة تبادلية سببية باتجاهين ذات دلالة إحصائية بين التوسع المالي والحساب الجاري.
2. التوسع المالي يرتبط بتدفّقات رأسمالية لاحقة (G → CFA)، كما أن تدفّقات رأس المال تمهّد لتوسع مالي (CFA → G)، حيث أن توسّع الإنفاق أي التوسع المالي قد يرافقه تدفّق رأس المال (أو يُحفّزه) وفي المقابل زيادات التدفقات تُسهّل تمويل توسعات مالية لاحقة، ديناميكية مُضاعِفة تستلزم إدارة حذرة لتفادي الدورات المؤيدة للتقلّبات، بالتالي فإن نقبل الفرضية الثانية (G ↔ CFA) التي تنص على أنه يوجد علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه سببية ذات دلالة إحصائية بين التوسع المالي وحساب رأس المال.
3. الميزان التجاري يسبب التوسع المالي (TB → G)، أما التوسع المالي فإنه لا يسبب أو يغير من الميزان التجاري مباشرة، مما يعكس حساسية المالية العامة لصدمات التجارة (أسعار/كميات صادرات النفط والواردات)، بالتالي فإننا نرفض الفرضية الثالثة (G ↔ TB) التي تنص على أنه يوجد علاقة سببية تبادلية ثنائية الاتجاه بين التوسع المالي والميزان التجاري.
4. الإنفاق الحكومي (G) متلقّي للصدَمات من القطاع الخارجي، حيث أن التوازنات الخارجية الحساب الجاري والميزان التجاري وتدفقات رأس المال تسبق التغيّر في السياسة المالية (التوسع المالي)، وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على العوائد الخارجية؛ أي أن السياسة المالية تتكيّف مع وضع القطاع الخارجي، (G ⟶ CA) و (G ⟶ TB) و (G ⟶ CFA).
5. ترابط قوي داخل مكوّنات القطاع الخارجي ويدل ذلك على أن تحسّن شروط التجارة (الصادرات أو تغيّر الواردات) وتدفّقات حساب رأس المال تتحرّك معًا، (CA ↔ CFA) و (CA ↔ TB) و (CFA ↔ TB)
6. غياب أدلة على أن الإنفاق يسبب تغيّرًا في الحساب الجاري CA أو الميزان التجاري TB مباشرة، ما يوحي بأن حجم ووجهة التدفقات الخارجية لها اليد العليا في تحديد موازين التجارة والحساب الجاري، أكثر من تأثير قرارات الإنفاق وحدها على المدى القصير.

12 النتائج والتوصيات:

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ أن نتائج هذه الدراسة تتفق في جانبها الأول مع دراسة مغلاوي (2015) التي توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين حركة رؤوس الأموال وإجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر، كما تتفق كذلك مع دراسة علاوي وراهي (2015) بوجود علاقة سببية بين حساب رأس المال والتوسع المالي في العراق، غير أن الاختلاف مع هذه

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدراسة يظهر في أن العلاقة لديها كانت أحادية الاتجاه بينما أثبتت الدراسة الحالية تبادلية الاتجاه، وهو ما يمكن تفسيره باختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية وفترات الدراسة.

وفيما يتعلق بنتائج العلاقة بين التوسع المالي والحساب الجاري والميزان التجاري، فإنها تتسق مع ما توصلت إليه دراسة (*Brown & Bidemi, 2015*) التي أثبتت وجود تأثير قوي للسياسة المالية على ميزان المدفوعات في نيجيريا، وكذلك مع نتائج دراسة (*ALENGA* , 2015) التي أبرزت وجود علاقة ارتباط طويلة الأجل بين التوازن المالي ورصيد الحساب الجاري في كينيا، أما بالنسبة لدراسة علاوي وراهي (2015)، فقد اختلفت نتائجها عن نتائج الدراسة الحالية من حيث عدم إثبات وجود علاقة سببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات الأخرى باستثناء حساب رأس المال، وهو اختلاف يمكن عزوه إلى خصوصية الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة وما شهده من صدمات وأحداث استثنائية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تدعم الاتجاه العام الذي أكدته الدراسات السابقة بوجود ترابط وثيق بين السياسة المالية ومكونات ميزان المدفوعات، مع تباين في تحديد قوة واتجاه العلاقة بحسب ظروف كل اقتصاد ومرحلة زمنية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. الحساب الجاري يقود السياسة المالية ($CA \rightarrow G$) باتجاه واحد من الحساب الجاري إلى التوسع المالي، هذا منسجم مع اقتصاد يعتمد على عوائد خارجية؛ المالية العامة تبدو تكيّفية مع وضع القطاع الخارجي، بالتالي فإن نرفض الفرضية الأولى ($G \leftrightarrow CA$) التي تنص على أن هناك علاقة تبادلية سببية باتجاهين ذات دلالة إحصائية بين التوسع المالي والحساب الجاري.
2. التوسع المالي يرتبط بتدفّقات رأسمالية لاحقة ($G \rightarrow CFA$)، كما أن تدفّقات رأس المال تمهّد لتوسع مالي ($CFA \rightarrow G$)، حيث أن توسّع الإنفاق أي التوسع المالي قد يرافقه تدفّق رأس المال (أو يُحفّزه) وفي المقابل زيادات التدفقات تُسهّل تمويل توسعات مالية لاحقة، تستلزم إدارة حذرة لتفادي الدورات المؤدية للتقلّبات، بالتالي فإن نقبل الفرضية الثانية ($G \leftrightarrow CFA$) التي تنص على أنه يوجد علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه سببية ذات دلالة إحصائية بين التوسع المالي وحساب رأس المال.
3. الميزان التجاري يسبب التوسع المالي ($TB \rightarrow G$)، أما التوسع المالي فإنه لا يسبب أو يغير من الميزان التجاري مباشرة، مما يعكس حساسية المالية العامة لصدمات التجارة (أسعار وكميات صادرات النفط والواردات)، بالتالي فإننا نرفض الفرضية الثالثة ($G \leftrightarrow TB$) التي تنص على أنه يوجد علاقة سببية تبادلية ثنائية الاتجاه بين التوسع المالي والميزان التجاري.
4. الإنفاق الحكومي (G) متلقّي للصدَمات من القطاع الخارجي، حيث أن التوازنات الخارجية الحساب الجاري والميزان التجاري وتدفقات رأس المال تسبق التغيّر في السياسة المالية (التوسع المالي)، وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على العوائد الخارجية؛ أي أن السياسة المالية تتكيّف مع وضع القطاع الخارجي، ($G \rightarrow CA$) و ($G \rightarrow TB$)و ($G \rightarrow CFA$).
5. لهذا فإن الورقة توصي بتخفيف التقلّبات بإنشاء أو تعزيز آليات تسوية دورية (صناديق استقرار أو قواعد صرف) لعزل الموازنة عن صدمات القطاع الخارجي.
6. التنسيق المالي والنقدي لإدارة التدفقات الرأسمالية نظراً لثنائية الاتجاه مع التوسع المالي، لتجنّب تضخيم الدورات.
7. تنويع القاعدة الإنتاجية وذلك لأن الحساب الجاري والميزان التجاري يقودان الوسع المالي، تقوية قاعدة الصادرات غير النفطية وترشيد الواردات يحدّ من هشاشة المالية العامّة.

13. الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي ومكونات ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020) ومدى الارتباط فيما بينها بعلاقات سببية، باتجاه واحد أو باتجاهين.

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية Toda-Yamamoto في تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد من الحساب الجاري وحساب رأس المال والميزان التجاري إلى التوسع المالي، مما يعني أن السياسة المالية تتكيف مع التغيرات الخارجية

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ووضع القطاع الخارجي، إلا أن التوسع المالي لا يؤثر في الحساب الجاري والميزان التجاري، مما يعكس حساسية المالية العامة لصدمات التجارة ويؤثر فقط في حساب رأس المال مما يستلزم إدارة حذرة للدورات المؤدية للتقلبات.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

14. المراجع

أولًا: المراجع العربية:

- حمودي، علي عبدالرضا (2001)، *المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات*- المديرية العامة للإحصاء والبحوث.
- رزق، ميراندا زغلول (2010)، التجارة الدولية، الزقازيق.
- سوزي، عدلي ناشد (2003)، اساسيات المالية العامة: الإنفاق العام – الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان.
- العيسى، نزار سعد الدين، قطف، إبراهيم سليمان (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي وتطبيقاته، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ناصر، نسيمة (2004). دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.
- علاوي، كامل كاظم, & راهي، محمد غالي. (2015). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة -*Al Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, (32)10* .

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Alenga, G. I. (2016). Impact of Fiscal Policy on the Current Account of the Balance of Payment: a Case of Kenya 1973-2014 (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- Brown, E. D., & Bidemi, J. O. (2015). Fiscal policy measures and balance of payments in Nigeria. J Global Econ, 3(4), 1-6.
- Faroque, A., & Veloce, W. (1990). Causality and the structure of Canada's balance of payments: Evidence from time series. Empirical Economics, 15(3), 267-283.
- Onuchuku, O., & Obayori, E. L. (2018). Fiscal policy and balance of payments in Nigeria. Int J Sci Manag Stud, 1(04), 74-81.
- Roberts, D. L., & Nord, S. (1985). Causality tests and functional form sensitivity. Applied Economics, 17(1), 135-141.
- Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). *Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes*. Journal of econometrics, 66(1-2), 225-250.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).